الوجيز في القانون التجاري

الأوراق التجارية والعمليات المصرفية

الدكتور
عبد الله يحيى مكناس
دكتوراه في القانون التجاري
كلية الحقوق - جامعة دمشق

الدكتوره
تمارا يعقوب ناصر الدين
أستاذ القانون الخاص المشارك
كلية الحقوق - جامعة الشرق الأوسط

الأستاذ الدكتور
جمال الدين عبد الله مكناس
أستاذ القانون التجاري
كلية الحقوق - جامعة مؤتة

محكّم علمياً

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن

الفهرس

استهلال 15

القسم الأول

الأوراق التجارية

الباب الأول: الأحكام العامة للأوراق التجارية 20
الفصل الأول: تعريف الأوراق التجارية 21
الفصل الثاني: خصائص الأوراق التجارية 23
الفصل الثالث: وظائف الأوراق التجارية 28
الفصل الرابع: القواعد الصرفية 31
الباب الثاني: سند السحب (السفتجة) 34
الفصل الأول: إنشاء سند السحب 38
المبحث الأول: الشروط الموضوعية 38
المبحث الثاني: الشروط الشكلية 45
المطلب الأول: المحرر 45
المطلب الثاني: البيانات الإلزامية 46
المطلب الثالث: البيانات الاختيارية 54
المبحث الثالث: الآثار المترتبة على عيب شكلي في سند السحب 59
المطلب الأول: الإغفال أو الترك 59
المطلب الثاني: الصورية في البيانات الإلزامية 61
المطلب الثالث: التحريف 63
المبحث الرابع: تعدد النسخ والصور 64
المطلب الأول: تعدد النسخ 64
المطلب الثاني: تعدد الصور 65
الفصل الثاني: تداول سند السحب 67
المبحث الأول: التظهير التام أو الناقل للملكية 68

المطلب الأول: الشروط الموضوعية 68
المطلب الثاني: الشروط الشكلية للتظهير 70
الفرع الأول: كتابة التظهير والتوقيع 70
الفرع الثاني: أشكال التظهير 71
الفرع الثالث: تاريخ التظهير 73
المطلب الثالث: آثار التظهير الناقل للملكية 73
الفرع الأول: نقل ملكية الحقوق الناشئة عن السند إلى المظهّر له 74
الفرع الثاني: التزام المظهّر بضمان القبول والوفاء 75
الفرع الثالث: تطهير الدفوع 76
المبحث الثاني: التظهير التوكيلي 82
المطلب الأول: شروط التظهير التوكيلي 83
المطلب الثاني: آثار التظهير التوكيلي 83
المبحث الثالث: التظهير التأميني 87
المطلب الأول: شروط التظهير التأميني 87
المطلب الثاني: آثار التظهير التأميني 88
الفصل الثالث: ضمانات وفاء سند السحب 91
المبحث الأول: مقابل الوفاء 91
المطلب الأول: مفهوم مقابل الوفاء وأهميته 91
المطلب الثاني: شروط مقابل الوفاء 93
المطلب الثالث: الالتزام بتقديم مقابل الوفاء 95
المطلب الرابع: إثبات وجود مقابل الوفاء 95
المطلب الخامس: ملكية مقابل الوفاء 98
المبحث الثاني: القبول 100
المطلب الأول: تقديم سند السحب للقبول 101
المطلب الثاني: شروط القبول 103
الفرع الأول: الشروط الموضوعية 103
الفرع الثاني: الشروط الشكلية 105
المطلب الثالث: آثار القبول 106

المطلب الرابع: الامتناع عن القبول وآثاره 107
المطلب الخامس: القبول بطريق التدخل 108
الفرع الأول: شروط القبول بطريق التدخل 109
الفرع الثاني: من يحق له القبول بطريق التدخل 110
الفرع الثالث: لمصلحة من يقع القبول بطريق التدخل 110
الفرع الرابع: آثار القبول بطريق التدخل 111
المبحث الثالث: الضمان 112
المطلب الأول: شروط الضمان 113
الفرع الأول: الشروط الموضوعية 113
الفرع الثاني: الشروط الشكلية 114
المطلب الثاني: آثار الضمان 115
الفرع الأول: العلاقة بين الضامن والحامل 115
الفرع الثاني: العلاقة بين الضامن والموقعين على سند السحب 117
الفرع الثالث: العلاقة بين الضامن والمضمون 117
المبحث الرابع: التضامن الصرفي 117
الفصل الرابع: وفاء سند السحب 121
المبحث الأول: طرق تحديد تاريخ استحقاق سند السحب 121
المبحث الثاني: أحكام الوفاء 124
المطلب الأول: تقديم السند للوفاء 125
المطلب الثاني: زمان الوفاء 126
المطلب الثالث: مكان الوفاء 127
المطلب الرابع: محل الوفاء 127
المطلب الخامس: شروط صحة الوفاء 128
المطلب السادس: إثبات الوفاء 130
المطلب السابع: المعارضة في الوفاء 131
المطلب الثامن: الوفاء بطريق التدخل 132
الفرع الأول: شروط الوفاء بطريق التدخل 132
الفرع الثاني: الموفي بطريق التدخل 133

الفرع الثالث: الموفى عنه بطريق التدخل 134
الفرع الرابع: آلية الوفاء بطريق التدخل 134
الفرع الخامس: آثار الوفاء بطريق التدخل 135
الفصل الخامس: الامتناع عن الوفاء والرجوع الصرفي 136
المبحث الأول: الاحتجاج بعدم الوفاء 136
المطلب الأول: ماهية الاحتجاج بعدم الوفاء وضرورته 136
المطلب الثاني: موعد تنظيم الاحتجاج 138
المطلب الثالث: إجراءات تنظيم الاحتجاج 138
المطلب الرابع: إشعار الامتناع عن الوفاء 140
المطلب الخامس: آثار تنظيم الاحتجاج 140
المبحث الثاني: الرجوع الصرفي 141
المطلب الأول: حالات الرجوع 141
المطلب الثاني: أحكام الرجوع 143
الفرع الأول: رجوع الحامل على الملتزمين بسند السحب 143
الفرع الثاني: رجوع الملتزمين بعضهم على بعض 144
الفصل السادس: السقوط والتقادم 146
المبحث الأول: السقوط بسبب الإهمال 146
المطلب الأول: حالات الإهمال 146
المطلب الثاني: آثار الإهمال 147
المطلب الثالث: خصائص السقوط بسبب الإهمال 148
المبحث الثاني: التقادم الصرفي 149
المطلب الأول: نطاق تطبيق القانون الصرفي 149
المطلب الثاني: مدة التقادم الصرفي ووقفه وانقطاعه 151
المطلب الثالث: آثار التقادم الصرفي 152
الباب الثالث: سند الأمر (الكمبيالة) 153
الفصل الأول: التعريف بسند الأمر وشكله 154
الفصل الثاني: إنشاء سند الأمر 156
الفصل الثالث: مدى تطبيق أحكام سند السحب على سند الأمر 159

الباب الرابع: الشيك 161
الفصل الأول: إنشاء الشيك 164
المبحث الأول: الشروط الموضوعية 164
المبحث الثاني: الشروط الشكلية 164
المطلب الأول: المحرر 165
المطلب الثاني: البيانات الإلزامية 165
المطلب الثالث: آثار الإخلال بالشروط الشكلية 169
الفرع الأول: إغفال أحد البيانات الإلزامية 169
الفرع الثاني: صورية أحّد البيانات الإلزامية أو تحريفه 170
المطلب الرابع: البيانات الاختيارية 170
المطلب الخامس: البيانات المحظورة في الشيك 172
الفصل الثاني: تداول الشيك 174
المبحث الأول: طريق تداول الشيك 174
المبحث الثاني: تظهير الشيك 175
الفصل الثالث: ضمانات الوفاء بالشيك 178
المبحث الأول: مقابل الوفاء في الشيك 178
المطلب الأول: شروط مقابل الوفاء 178
المطلب الثاني: أحكام مقابل الوفاء 180
الفرع الأول: الملتزم بتقديم مقابل الوفاء 180
الفرع الثاني: إثبات وجود مقابل الوفاء 180
الفرع الثالث: حق الحامل على مقابل الوفاء 181
المبحث الثاني: مؤيدات انتفاء مقابل الوفاء 182
الفصل الرابع: الوفاء بالشيك 184
المبحث الأول: تقديم الشيك للوفاء 184
المبحث الثاني: شروط صحة الوفاء 185
المبحث الثالث: الامتناع عن الوفاء والرجوع 188
المطلب الأول: الاحتجاج لعدم الوفاء 188
المطلب الثاني: الرجوع لعدم الوفاء 189

الفرع الأول: رجوع الحامل على الملتزمين بالشيك 190
الفرع الثاني: رجوع الملتزمين بعضهم على بعض 190
المبحث الرابع: سقوط حق الرجوع للإهمال أو للتقادم 191
المطلب الأول: السقوط بسبب الإهمال 192
المطلب الثاني: السقوط بسبب التقادم 193
الفصل الخامس: أنواع الشيكات 195

القسم الثاني

عمليات المصارف

الباب الأول: الحساب الجاري .....
الفصل الأول: ماهية الحساب الجاري 201
المبحث الأول: تعريف الحساب الجاري 202
المبحث الثاني: خصائص الحساب الجاري 202
المبحث الثالث: الطبيعة القانونية للحساب الجاري 203
الفصل الثاني: آثار قيد المدفوعات في الحساب الجاري 205
المبحث الأول: تحوّل الدفعة إلى مفردة في الحساب 206
المبحث الثاني: وحدة الحساب الجاري (وعدم تجزئته) 206
المطلب الأول: مضمون المبدأ 207
المطلب الثاني: نتائج مبدأ عدم تجزئة الحساب الجاري 207
المطلب الثالث: الاستثناءات الواردة على مبدأ وحدة الحساب الجاري 208
الفصل الثالث: وقف الحساب الجاري وقفله 209
المبحث الأول: وقف الحساب الجاري 211
المبحث الثاني: قفل الحساب الجاري وإنهاؤه 211
الباب الثاني: الوديعة النقدية 212
الفصل الأول: التعريف بوديعة النقود 214
المبحث الأول: تعريف وديعة النقود 215
المبحث الثاني: صور وديعة النقود 215
المبحث الثالث: الطبيعة القانونية لوديعة النقود 215

الفصل الثاني: إنشاء وديعة النقود 218
المبحث الأول: الأركان اللازمة لوجود عقد الوديعة 218
المبحث الثاني: الإجراءات المصرفية لتكوين عقد الوديعة 219
الفصل الثالث: آثار وديعة النقود وانقضاؤها 221
المبحث الأول: تملك المصرف للنقود المودعة 221
المطلب الأول: مفهوم تملك المصرف للنقود المودعة 221
المطلب الثاني: نتائج تملك المصرف للنقود المودعة 222
المبحث الثاني: التزام المصرف برد وديعة النقود وفوائدها 222
المطلب الأول: مضمون الالتزام بالرد 223
المطلب الثاني: تنفيذ الالتزام برد النقود المودعة 224
المبحث الثالث: انقضاء الالتزام برد النقود المودعة 225
المطلب الأول: المقاصة 225
المطلب الثاني: التقادم 225
الباب الثالث: إجارة الخزائن الحديدية المصرفية 227
الفصل الأول: ماهية إجارة الخزائن الحديدية المصرفية 228
المبحث الأول: تكوين عقد إجارة الخزائن المصرفية 228
المبحث الثاني: خصائص عقد إجارة الخزائن المصرفية 229
المبحث الثالث: الطبيعة القانونية لعقد إجارة الخزائن المصرفية 230
الفصل الثاني: آثار إجارة الخزائن الحديدية المصرفية 232
المبحث الأول: التزامات المصرف مؤجر الخزانة 232
المطلب الأول: الالتزام بوضع الخزانة الحديدية تحت تصرف المستأجر 232
المطلب الثاني: الالتزام بالمحافظة على سلامة الخزانة المؤجرة ومحتوياتها .. 233
المطلب الثالث: الالتزام بالمحافظة على السرية 234
المبحث الثاني: التزامات العميل مستأجر الخزانة 235
المطلب الأول: الالتزام باستعمال الخزانة المؤجرة استعمالاً مناسباً 235
المطلب الثاني: الالتزام بدفع الأجرة 236
المطلب الثالث: الالتزام بالتخلي عن الخزانة المؤجرة عند انقضاء العقد 236
المبحث الثالث: الحجز على محتويات الخزانة الحديدية المصرفية 237

المطلب الأول: مدى إمكانية الحجز على محتويات الخزانة الحديدية 237
المطلب الثاني: الحجز وفقاً للسياسات والشروط الخاصة بالخزائن الحديدية لدى المصارف..... 240
الباب الرابع: الاعتماد المستندي..... 243
الفصل الأول: ماهية الاعتماد المستندي..... 244
المبحث الأول: مفهوم الاعتماد المستندي 244
المطلب الأول: تعريف الاعتماد المستندي..... 244
المطلب الثاني: أطراف الاعتماد المستندي..... 245
المطلب الثالث: خصائص الاعتماد المستندي ووظائفه 246
الفرع الأول: خصائص الاعتماد المستندي..... 246
الفرع الثاني: وظائف الاعتمادات المستندية..... 248
المبحث الثاني: أنواع الاعتمادات المستندية 250
المطلب الأول: الاعتمادات القطعية والاعتمادات القابلة للإلغاء 250
المطلب الثاني: الاعتماد المستندي المعزز وغير المعزز..... 251
المطلب الثالث: اعتماد القبول واعتماد الدفعات 252
المطلب الرابع: الاعتمادات القابلة للتجزئة وغير القابلة للتجزئة 253
المطلب الخامس: الاعتمادات القابلة للتحويل وغير القابلة للتحويل 253
المطلب السادس: الاعتماد المتجدد "الدائري"..... 254
الفصل الثاني: فتح الاعتماد المستندي..... 255
المبحث الأول: إبرام عقد فتح الاعتماد 255
المطلب الأول: توقيت فتح الاعتماد..... 255
المطلب الثاني: الوثائق المطلوبة في الاعتماد المستندي 256
المبحث الثاني: آثار عقد فتح الاعتماد المستندي..... 257
المطلب الأول: التزامات العميل الآمر..... 258
المطلب الثاني: التزامات البنك فاتح الاعتماد 259
الفصل الثالث: ماهية التزام المصرف مُصدر خطاب الاعتماد..... 261
المبحث الأول: تعيين البنك المصدر لخطاب الاعتماد ومضمونه 261
المطلب الأول: تحديد البنك مصدر الخطاب 261
المطلب الثاني: مضمون خطاب الاعتماد..... 262

المبحث الثاني: التكييف القانوني لعلاقة البنك مُصدر خطاب الاعتماد بالمستفيد 263
المطلب الأول: خصائص التزام البنك مصدر الخطاب..... 264
المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لالتزام المصرف المصدر تجاه المستفيد 264
المطلب الثالث: مبدأ استقلالية العلاقات الناشئة عن الاعتماد المستندي.... 266
الفرع الأول: مظاهر استقلالية العلاقات التعاقدية في عقد الاعتماد المستندي 266
الفرع الثاني: النتائج المترتبة على استقلالية العلاقات التعاقدية في الاعتماد المستندي..... 268
الفرع الثالث: الغش كاستثناء على مبدأ استقلال العلاقات..... 269
الفصل الرابع: فحص المستندات ومطابقتها والوفاء بمبلغ الاعتماد..... 270
المبحث الأول: تقديم المستندات 270
المبحث الثاني: التزام البنك بفحص المستندات 272
المبحث الثالث: الالتزام بالمطابقة..... 275
المبحث الرابع: إشكاليات وجود تناقض أو غش فيما بين المستندات والحلول القانونية لها 277
المطلب الأول: موقف البنك من المستندات المخالفة..... 277
المطلب الثاني: الحلول القانونية لإشكالية عدم تطابق المستندات 278
المبحث الخامس: قبول المستندات والوفاء بمبلغ الاعتماد 280
الفصل الخامس: مدى إمكانية الحجز في الاعتماد المستندي..... 283
المبحث الأول: الحجز من قبل البائع (المستفيد) 283
المبحث الثاني: الحجز من قبل المشتري (الآمر)..... 285
الباب الخامس: خطابات الضمان 287
الفصل الأول: ماهية خطاب الضمان..... 288
المبحث الأول: تعريف خطاب الضمان..... 288
المبحث الثاني: عناصر خطاب الضمان..... 289
المبحث الثالث: صيغة خطاب الضمان..... 290

المبحث الرابع: أنواع خطابات الضمان..... 291
المطلب الأول: أنواع خطاب الضمان باعتبار الغرض منه 291
المطلب الثاني: أنواع خطاب الضمان باعتبار الغطاء من عدمه..... 292
المطلب الثالث: أنواع خطاب الضمان باعتبار طبيعته القانونية..... 293
المبحث الخامس: الطبيعة القانونية لالتزام المصرف مصدر خطاب الضمان.... 297
المبحث السادس: مبدأ استقلال العلاقات الناشئة عن خطاب الضمان..... 300
المطلب الأول: المقصود من استقلالية التزام المصرف..... 300
المطلب الثاني: النتائج المترتبة على استقلالية التزام المصرف..... 301
الفصل الثاني: طلب الوفاء بمبلغ الضمان 304
المبحث الأول: إجراءات الطلب 304
المبحث الثاني: دور المصرف الضامن عند طلب الوفاء بالضمان 307
المبحث الثالث: مهمة المصرف بدفع قيمة الضمان 312
المبحث الرابع: الغش في طلب وفاء الضمان..... 313
المطلب الأول: ماهية الغش المانع من الوفاء وشروط حالاته 313
المطلب الثاني: الغش وحالة الضمان المقابل..... 316

المراجع..... 317